ستمتد فوق مساحة ٥٠٠ دونم ، وتمت المصادقة ايضا حتى الان على اقامة خمسة مصانع ، بالاضافة الى خطط اخرى قيد البحث . كما يجري العمل حاليا على تنفيذ مشروعين كبيرين ، هما مد خط مياه الى اوفيره ، تبلغ تكاليفه ٣٠ مليون ليرة ، وشبكة لتزويدها بالكهرباء من ايلات تستمر اقامتها ثلاث سنوات ، بتكلفة قدرها ٤٠ مليون ليرة .

ومن الجدير بالذكر ، من ناحية اخرى ، انه بالاضافة الى الميزانية المخصصة للاستيطان ، هناك امكانية لاستغلال ميزانيات اضافية ايضا . وقد ذكر ارنون غفني ، المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية ، في رده على اسئلة الصحافيين ، بانه اذا قررت الحكومة انشاء مستوطنات جديدة سيكون من الممكن تمويل انشائها من البند الاحتياطي في الميزانية الجديدة (يديعوت احرونوت ، ٢/٢٥/ ٧٥) . ومن الجدير بالذكر ان هذه الميزانية موزعة على الوزارات المختلفة .

سمير جريس

الاقتصاد الاسرائيلي

[١]

مشروع الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٧٥ / ١٩٧٦ انعكاس لاوضاع اسرائيل الاقتصادية

قرر الكنيست مؤخرا تحويل مشروع الميزانية — البالغ ٥٦،٣ مليار ليرة — للسنة المالية ١٩٧٥/٧٦، التي ستبدأ في مطلع نيسان المقبل ، الى لجنة المالية التابعة له ، وذلك بعد ان استوفي النقاش حوله في القراءة الاولى . ويفترض ان يعاد مشروع الميزانية الى الكنيست بعد الانتهاء من بحثه في لجنة المالية ، حيث يتم التصديق عليه نهائيا . ويعكس مشروع الميزانية هذه السياسة الاقتصادية التي رسمتها الحكومة الاسرائيلية للسنة المالية المقبلة ، التي تعتبر استمرارا للسياسة السابقة التي انتهجتها بعد حرب ١٩٧٣ ، والهادفة الى اعادة بناء اقتصاد اسرائيل الذي شل تقريبا ، بسبب ما تكبدته من نفقات في تلك الحرب، رغم المساعدات الكثيرة التي وصلتها من يهود العالم والولايات المتحدة . وكان وزير المالية الاسرائيلي ، يهوشواع رابينوفيتش ، قد أكد ذلك في بيانه أمام الكنيست ، عند تقديمه مشروع الميزانية (هآرتس ، ٢/٢٥/ ١٩٧٥) بقوله : « ان ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٥ ... ليست الا تعبيرا عن استمرار سياسة الطوارىء الاقتصادية ، التي اضطررنا الى اتباعها بحكم الواقع السياسي والامني الذي فرض علينا منذ الحرب وبعدها ... ان حرب يوم الغفران تشكل نقطة تحول في حياتنا كلها . وهكذا ايضا في القطاع الاقتصادي الذي لا يزال واقعا تحت تأثير الحرب منذ انتهائها » . والحقيقة هي ان بوادر « المرض » في الاقتصاد الاسرائيلي ، مثل التضخم المالي والعجز في ميزان المدفوعات ، ظهرت قبل حرب ١٩٧٣ ولكن الحرب زادتها تأزما ، وقضت على جميع خطط الاصلاح السابقة . كذلك ساهمت الازمة الاقتصادية في اوروبا والولايات المتحدة ، حيث تشتري اسرائيل منهما المواد الخام لصناعتها والمواد الغذائية والاعتدة العسكرية ، في تقوية الازمة الاقتصادية داخل اسرائيل ، اذ ادى ارتفاع أسعار هذه البضائع في تلك البلدان الى زيادة عجز اسرائيل التجاري وانخفاض فائض عملتها الصعبة، وبالتالي ازدياد ديونها .

على أساس هذه الخلفية ، أعلن رابينوفيتش في خطابه أمام الكنيست ، ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني الان من ثلاثة مشاكل أساسية، من المفروض معالجتها ومحاولة ايجاد حلول لها في اطار مشروع الميزانية الجديدة ، وهي : (١) تحمل عبء الامن ، (٢) خفض العجز في ميزان المدفوعات ، (٣) خفض ارتفاع الاسعار والطلب (المصدر نفسه) ، وهي المشاكل القديمة نفسها التي كررها المسؤولون